المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 16-04-2006 العـــدد : 14477
الصفحـات : 19 المسلسل : 126

الهيكلة الاقتصادية السعودية بين التنظير والتطبيق (١-٢)

د. محمد بن سعيد أنس

شهد الوطن في عهد سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتي بدأت مبكراً في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز عدداً من القرارات والتنظيمات الإدارية الهادفة إلى هيكلة الاقتصاد الوطني لمواجهة متطلبات المتغيرات الديموغرافية الوطنية والمتغيرات السريعة للاقتصاد العالمي، واقتناص الفرص المتاحة داخلياً وخارجياً. للاحتياج القوي لمواجهة البطالة المحلية من خلال خلق فرص لطالبي العمل، ولخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني والأجنبي.

ومن هنا سنت المملكة العربية السعودية أسس إصلاح الاقتصاد الوطني والمتكونة من مجلس الاقتصاد الأعلى والمجلس الأعلى للبترول والمعادن ومجلس القوى العاملة والهيئة العليا للاستثمار والهيئة العليا للسياحة وصندوق تنمية الموارد البشرية، وهي نظرياً ركائز أساسية لانطلاقة الاقتصاد الوطني ودليل قوي على عزم الإرادة السياسية على الإصلاح الاقتصادي واستشراف لرؤية المراقب الوطني بأن الاقتصاد السعودي يحتاج إصلاحه إلى أدوات لابد من وجودها.

ولكن هذه المجالس، وأرجو أن أكون واهماً، لازالت حتى الآن لم تستطع تذليل الصعوبات التي تواجه إنطلاقة الإصلاح ولازالت ممارسة التنفيذ تتخلق في رحم البيروقراطية الذي لا يملك الحرارة لتكون جنين الاقتصاد الفاعل والتنمية عموماً. فالبيروقراطية هي العدو الأول للإصلاح أيا كان نوعه.

إنني لا أعترض على البيروقراطية كمصطلح علمي الذي تحتاج إليه كل منظمة ضخمة وكل عمل كبير معقد ولكنني أقصد الروتين وكثرة الجهات المعنية وتباينها وتدخل المصالح وعوامل كثيرة أخرى تكون أشبه بالإخطبوط الذي يحاول تكبيل الإصلاح التنموي بكل تفرعاته.

إن التقرير الثامن والثلاثين لمؤسسة النقد العربي السعودي، يبرز الخصائص الديمغرافية للسكان وهي التركيبة الشابة إذ يقدر نصف عدد السكان في الوقت الحاضر ٤٥,٢٪ دون سن الرابعة عشرة. وإذا اتسعت الفئة العمرية الشابة إلى سن الثلاثين فما دون وهو سن العمل فإنها تشكل ما يقارب ثلاثة أرباع عدد السكان ٧٢,٦٪. إن مشاكل النمو السكاني ترتبط بزيادة أعداد الفئات العمرية المؤهلة للعمل. والتي تبحث عن عمل ولا تجد معظمها فرص العمل مهيأة لها.

فالوطن يتطلب زيادة الاستثمارات وزيادة نسبة إجمالي الدخل الوطني بقدر يزيد على عدد طالبي العمل فالوطن يحتاج إلى توفير فرص عمل كل عام

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 16-04-2006 العـــدد : 14477
الصفحـات : 19 المسلسل : 126

بقدر مخرجات التعليم السنوية ذكوراً وإناثاً+ أعداد التسرب المدرسي+ الذين لم يدخلوا الصفوف الدراسية+ الذين يتركون أعمالهم ويبحثون عن أعمال أخرى+ الذين انتهت محكوميتهم في السجن ويحتاجون إلى إعادة تأهيلهم في المجتمع من خلال توفير فرص العمل الشريف لهم+ المطلقات والأرامل الذين يحتاجون للعمل.

إن زيادة عدد السكان لا تكون سبباً في مشكلة البطالة فحسب بل تتعدى ذلك إلى المرافق والخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والخدمات البلدية والطرق والمساكن التي تؤثر على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تؤدي على المدى البعيد أو القريب إلى مشكلة سيواجتماعية، إذا لم تواجه مواجهة آنية وجادة وناجحة. ومن وجهة متباينة فقد تكون زيادة السكان إيجابية لبلد مثل المملكة يستورد العمالة والمساحة أكبر بكثير من السكان، بشرط تأهيل فائض السكان للعمل المنتج وخلق فرص العمل وفق خطة عملية تقضي على الهدر في فرص العمل وتأهيل السكان. من خلال تشجيع المبادرات الفردية والمحلية للمناطق.

ومن هذه المحصلة لابد من وعي حقيقي من قبل المخططين الاستراتيجيين الوطنيين إلى أهمية أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يفي بتلك الاحتياجات المتزايدة عاماً بعد عام. ولابد أن يكون هذا النمو معتمداً على القطاع الخاص وعلى موارد أخرى بديلة للنفط، واستغلال موارد الدولة الاستغلال الاقتصادي والأمثل والقضاء على الفساد وتدخل البيروقراطية.

ومن الآن فصاعداً يجب ألا يركن إلى النفط كمورد رئيسي الذي أصبح كالريشة في مهب الرياح السياسية الدولية والمتغيرات العالمية، بل بات مصدر تهديد أكثر منه أمناً اقتصادياً. وقد يكون من ضمن البدائل الكثيرة مساعدة الشرائح الأقل نمواً من السكان على الاعتماد على نفسها وتطوير الأكثر نمواً كبدائل للاقتصاد الوطني. وكون القطاع العام في المملكة وغيرها لا يمكن أن يستوعب الزيادة المستمرة سنوياً لطالبي العمل. فقد أدرج المنظم الوطني القطاع الخاص بالخطط الخمسية واعتمد عليه كراع لتشغيل القوى الوطنية.

التخصيص: إن تخصيص المؤسسات العامة أحد العلاجات الاقتصادية ولكنه ليس أهمها ولاسيما في الدول النامية الريعية كالمملكة، فتخصيص المؤسسات العامة يشترط له أن تكون المؤسسة المستهدفة ذات ربحية مرتفعة وأن تكون الدولة داعمة وأن تحمي المنتج من الإغراق الخارجي. الذي انتقى في دخول المملكة التجارة العالمية وحماية المنتج المحلي لم تطبق حتى قبل ما أصبحت العولمة أمراً واقعاً.

هذا من ناحية أما الناحية الثانية فالدافع الملح لتخصيص المؤسسات العامة هو الدين العام والمملكة العربية السعودية لم يصل بها الدين العام إلى الحد الذي يدفعها إلى بيع المؤسسات لمواجهة الدين العام. والناحية الثالثة هي الرغبة في توطين التقنية وهو ما تحتاجه المملكة. أما الناحية الرابعة فهي التخفيف من حدة البطالة والمملكة تعاني من البطالة بل هو هاجس رجال الإدارة وكل بيت به طالب عمل لا يجده، وهي بطالة لا أجد لها سبباً مقنعاً لو تم تفعيل مفهوم إدارة الموارد البشرية والاقتصادية.

ومن أهداف التخصيص الإيجابية كذلك تخفيف العبء على أجهزة الدولة وعلى الإنفاق الحكومي في الموازنة والتخلص من الإعانة الحكومية للمرافق العامة وتوسيع قاعدة الاستثمار الوطني وتحسين وتطوير مستوى الخدمات وتحريرها من الروتين البيروقراطي وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتوطين التقنية. ووجود شريك أجنبي يساهم في خلق خبرة ومورد ضريبي. ومن الجدير ذكره التنبيه إلى أن التخصيص قد يؤثر على تحقيق العدالة الاجتماعية. إلا إذا احتفظت الدولة بالسهم الذهبي في المؤسسات والمرافق ذات الخدمات العامة التي لها مساس مباشر بالمواطن. مع النظر في تحقيق الإعانة الاجتماعية. ولابد أن تحتفظ الدولة في بعض المؤسسات العامة تحسباً لأي طارئ. ومن هنا تكون الخدمات الطبية والإسكان والمرافق في الحرس الوطني والجيش وقوى الأمن الداخلي في منأى عن التخصيص. كأداة في يد الدولة من أجل الرعاية الاجتماعية خوفاً من استغلال القطاع الخاص للمواطن. وللاعتماد عليها في الحالات الاستثنائية.

> الوطن يتطلب زيادة الاستثمارات بقدر يزيد على عدد طالبي العمل

وقد بدأت المملكة في التخصيص منذ الخطة الخمسية الثانية وحتى هذه الساعة لم تجن المملكة ثماراً جيدة في التقنية ولا في القضاء على البطالة ونقصد هنا التقليل من نسبة البطالة أما القضاء عليها كلياً فمن المستحيل حتى على الدول الصناعية الكبرى.

إن هذه المقالة لا تحرّض على الارتداد عن سياسة الخصخصة إلا أنها تنادي بالعمل الجاد على القضاء على كل ما يعيق نجاحها. وللحديث بقية وما توفيقي إلا بالله.

ibensunitan@hotmail.com